مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢
المجلد ٧ العدد ٢ (١٤-٢٢) أبريل ٢٠٢٤
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

الإنفاق الحكومي كمحدد للنمو الاقتصادي في الكويت

وليد خالد علي سمحان الهاجري[١] محمد عبد الوهاب ابو نحول[٢] حرب أحمد البرديسي[٣]

[١] قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة **اسوان**
[٢] قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة اسيوط
٢ قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر بأسيوط

© **تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية**

الملخص:

يستهدف هذا الجزء من الدراسة اختبار الانفاق الحكومي كمحدد للنمو الاقتصادي في الاقتصاد الكويتي بالاعتماد علي اختبار السببية أي هل الانفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي وهل النمو الاقتصادي يسبب الانفاق الحكومي ومن ثم يمكن اعتبار الانفاق الحكومي محدد للنمو الاقتصادي، وتوصلت نتائج الدراسة إلي أن هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والانفاق الحكومي الحقيقي فالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب الانفاق الحكومي الحقيقي في الاجل القصير و/ أو الطويل بينما الانفاق الحكومي لا يسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاجلين القصير و/أو الطويل، وهو ما يتسق مع فانون فاجنر أكثر من فرضية كينز، وبما أن الانفاق الحكومي لا يسبب النمو الاقتصادي، فإن الانفاق لا يعد متغير تفسيري مهم كمحدد للنمو الاقتصادي في الكويت الامر الذي يتطلب إعادة تخصيص الانفاق الحكومي على القطاعات الانتاجية أكثر من الانشطة الاستهلاكية، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه بين التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي، فالتراكم الرأسمالي الاجمالي يسبب النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل، بينما النمو الاقتصادي لا يسبب التراكم الرأسمالي الاجمالي سواء في الاجل القصير و/أو الطويل أي العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العرض من العمل والنمو الاقتصادي، اذ ان العرض من العمل يسبب النمو الاقتصادي في الاجل القصير أو الطويل، والنمو الاقتصادي يسبب العرض من العمل في الاجل القصير و/أو الطويل.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، تراكم رأس المال، عرض العمالة

مقدمة:

تجدر الاشارة إلي أن هناك وجهتي نظر مختلفتين في النظرية الاقتصادية بخصوص العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، الأولي تتعلق بقانون فاغنر Wanger's Law، والثانية تتعلق بالنظرية الكينزية، إن مضمون قانون فاغنر يشير إلي أن العلاقة السببية تتجه من الناتج المحلي الاجمالي الي الانفاق الحكومي، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي الي اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الانفاق الحكومي، اذ

أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلي التوسع في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم مما يؤدي الي ارتفاع الانفاق الحكومي.(كريم الغالبي، ٢٠١١: ٣٥-٣٦)،

أما كينز فيفترض أن سببية العلاقة تتجه من الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي، بمعني أن زيادة الانفاق الحكومي ووفقا للفكر الكينزي تؤدي الي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، اذ أن الانفاق الحكومي قد يحفز الاستثمار الخاص Crowding in، ويزيد من إنتاجيته من خلال التاثير على توقعات المستثمرين بما يقود إلي حفز النمو الاقتصادي (Mitra, 2006: 337).

ويمكن اختبار الانفاق الحكومي كمحدد للنمو الاقتصادي في الكويت، أي إختبار هل الانفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي في الكويت، ومن ثم يمكن اعتبار الأول محدد للأخير، لذا يقترح اجراء اختبار السببية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، لمحاولة الاجابة على تساؤل هل الزيادة في الانفاق الحكومي الحقيقي تؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الحقيقي، وهل ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي يؤدي إلي زيادة الانفاق الحكومي في الاقتصاد الكويتي.

وفي سبيل تحقيق هدف الفصل المتمثل في اختبار العلاقة بين الانفاق الحكومة والنمو الاقتصادي في الكويت يقترح تقسيم الفصل إلى ٥ اجزاء رئيسية بالإضافة إلى المقدمة، الجزء ٢.٤ يوضح توصيف لنموذج الدراسة، بينما الجزء ٣.٤ يبين نتائج اختبار جذر الوحدة لتحديد سكون السلسة الزمنية للدراسة، ويشرح الجزء ٤.٤ نتائج اختبار التكامل المشترك، ويوضح الجزء٥.٤ نتائج تقدير نماذج تصحيح الخطأ، ويتضمن الجزء الاخير الخلاصة.

توصيف النموذج

يمكن الاعتماد علي دالة كوب دوجلاس في اختبار العلاقة النسبية بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي بالاعتماد علي الدارسات السابقة ومنها دراسة Jiranyakul(2007) ودراسة كريم الغالبي(٢٠١١) التي أعتمد علي دالة كوب دوجلاس في اختبار العلاقة بين الانفاق الحكومي، وطبقا لمعادلة كوب دوجلاس فإن محددات النمو الاقتصادي y_t، تتمثل في تشير الي المستوي التكنولوجي(وهو ثابت) A، والاستثمار وتم التعبير عنه بإجمالي التراكم الرأسماليK، وقوة العملL، ونظرا لان الهدف الاساسي من الدراسة هو اختبار العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي، فسوف يتم اضافة الانفاق الحكومي(G) كمتغير تفسيري إلي معادلة كوب دوجلاس كما في المعادلة (١)

$$y_t = A\ K_t^{\alpha}\ L^{\beta} G_t^{y} \qquad (١)$$

ويتم اخذ لوغاريتم طرفي المعادلة (1) للحصول علي المعادلة الخطية (٢)

$$\log y_t = b_0 + b_1 \log K_t + b_2 \log L_t + b_3 \log G_t + \epsilon_t \ldots\ldots(2)$$

وتستخدم المعادلة (٢) كأساس لاختبار العلاقة بين كل متغير تفسيري ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بشكل ثنائي في الاجلين القصير والطويل، b_1 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة لإجمالي التراكم الراسمالي، b_2 تعبر عن مرونة نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة لقوة العمل، b_3 تعبر عن مرونة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالنسبة للانفاق الحكومي الحقيقي، ϵ_t هي حد الخطأ العشوائي.

وفيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالمتغيرات التي تستخدم في الاختبارات عن حالة الكويت خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩ تم جمعها من مصادر دولية "البنك الدولي والاونتكاد" ومصادر محلية منها "وزارة المالية الكويتية" وتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكينCPI (٢٠١٠=١٠٠)، للحصول على القيم الحقيقية لتلك المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، التراكم الرأسمالي الاجمالي).

اختبارات جذر الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية:

يهدف اختبار جذر الوحدة Unit Root Test إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من النمو الاقتصادي y_t، وسلسلة إجمالي التراكم الرأسماليK، وقوة العملL، والانفاق الحكومي(G) للتعرف على مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير علي حدة، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أن الدراسة الحالية سوف تستخدم اختبارين هما: اختبار ديكي-فوللر(Dickey and Fuller)، واختبار فيليب- بيرن (Philip- perron)، ويوضح الجدول(١/٤) نتائج اختبارADF لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

جدول (١/٤) نتائج اختبار ديكي فوللر(ADF-test) لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى

ADF-test									
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الأول				**درجة التكامل المشترك**
	بمقطقع		بمقطع واتجا عام		بمقطع		بمقطع واتجا عام		
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	
log(y)	-1.40	0.57	-1.82	0.67	-6.89	0.00	-7.53	0.00	**1**
log(L)	-0.66	0.84	-6.94	0.00	-5.19	0.00	-5.18	0.00	**0**
log(k)	-1.23	0.65	-1.86	0.65	-4.04	0.00	-3.98	0.02	**1**
log(g)	-0.66	0.84	-3.69	0.04	-8.87	0.00	-8.76	0.00	**0**

يوضح الجدول (١/٤) نتائج اختبار ديكي-فوللر للسلاسل الزمنية محل الدراسة، ويتبين من نتائج التقدير عند اختبار السلاسل أولا عند المستوي بافتراض موجود مقطع يتضح عدم استقرار كافة السلاسل الزمنية ثانيا عند المستوي بافتراض وجود مقطع واتجاه عام يتبين عدم استقرار سلاسل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي واجمالي التراكم الرأسمالي الحقيقي، بينما استقرار العرض من العمل وهو متغير حقيقي والانفاق الحكومي الحقيقي، وعند أخذ الفرق الأول لتلك السلاسل الزمنية يتبين استقرار كافة سلاسل النموذج سواء بافتراض وجود مقطع أو مقطع واتجاه عام، وبالنسبة لنتائج اختبار فيليب بيرون يمكن توضيحها بجدول(٢/٤)

يتضح من جدول(٢/٤) اتفاق نتائج اختبار فيليب بيرون مع اختبار ديكي فوللر، فعند المستوي بافتراض موجود مقطع فقط يتضح عدم استقرار كافة السلاسل الزمنية ثانيا عند المستوي بافتراض وجود مقطع واتجاه عام يتبين عدم استقرار سلاسل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي واجمالي التراكم الرأسمالي الحقيقي، بينما استقرار

العرض من العمل وهو متغير حقيقي والانفاق الحكومي الحقيقي ، وعند أخذ الفرق الأول لتلك السلاسل الزمنية يتبين استقرار كافة سلاسل النموذج سواء بافتراض وجود مقطع أو مقطع واتجاه عام.

نتائج اختبار التكامل المشترك

جدول (٢/٤) نتائج اختبار فيليب بيرون(PP–test) لجذر الوحدة للمستويات والفروق الأولى للمتغيرات

PP_test									
السلسلة الزمنية	المستوي				الفرق الأول				درجة التكامل المشترك
	بمقطقع		بمقطع واتجا عام		بمقطع		بمقطع واتجا عام		
	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	
log(y)	-1.30	0.61	-1.82	0.67	-6.89	0.00	-6.89	0.00	1
log(L)	-0.27	0.92	-4.39	0.01	-6.42	0.00	-6.07	0.00	0
log(k)	-1.25	0.64	-1.75	0.70	-4.17	0.00	-4.11	0.02	1
log(g)	-2.02	0.28	-3.81	0.03	-9.42	0.00	-9.69	0.00	0

تتعدد اختبارات التكامل المشترك منها اختبار أنجل –جرانجر، واختبار جوهانسن–جيليس Johansen– Juselius Cointergration tes، إلا أن الدراسة الحالية تعتمد علي اختبار جوهانسن–جيسليس لمعرفة مدي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، اذ يتميز اختبار جوهانسن–جيسليس عن اختبار أنجل –جرانجر في أن الاخير لايهدف لمعرفة عدد متجهات التكامل المشترك الموجودة بين المتغيرات محل الدراسة، وهو ما يتميز به اختبار جوهانسن عن غيره من اختبارات التكامل المشترك، من خلال قدرته علي اختبار عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، ويوضح جدول (٣/٤) نتائج اختبار جوهانسن–جيسليس:

تشير نتائج جدول (٣/٤)، إلى أن الفرض الأول الفرض الاول غير معنوي عند مستوي معنوية٥٪ و/أو١٪ أي أكبر من ٥٪ كما أن كل القيم المحسوبة لاختبار الاثر تقل عن القيم الحرجة لهذا الاختبار بالنسبة للفرض الاول عند مستوي معنوية ١٪ و/أو ٥٪ بوجود مقطع، مما يدل على قبول الفرض العدم(r=0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، ورفض الفرض البديل(r≠0) الذي يعني عدم وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومحدداته، العرض من العمل والانفاق الحكومي الحقيقي واجمالي التراكم الرأسمالي الحقيقي في الكويت.

وتختلف نتائج اختبار القيمة العظمي مع نتائج اختبار الاثر، كما يتبين من جدول (٣/٤) أن الفرض الأول معنوي احصائيا بمستوي معنوية أقل من ٥٪ بافتراض وجود مقطع في حالة اختبار القيمة العظمي، كما أن كل القيم المحسوبة لاختبار القيمة العظمي تزيد على القيم الحرجة لهذا الاختبار بالنسبة للفرض الاول عند مستوي معنوية ١٪ و/أو ٥٪ بوجود مقطع، مما يدل على إمكان رفض الفرض العدم(r=0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل(r≠0) الذى يعني وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي ومحدداته في الاقتصاد الكويتي.

كما أن القيم المحسوبة لنتائج اختبار الأثر ولإحصائية القيم العظمى بالنسبة للفرض الثاني عند مستوى معنوية١٪ أو٥٪ بفرض وجود مقطع، أقل من القيم الحرجة لهذين الاختبارين عند

جدول (٣/٤) نتائج اختبار جوهانسن-جيسليس للتكامل المشترك

اختبار الأثر Trace Test										
فرض عدد متجهات التكامل المشترك (r)	القيمة الذاتية		الإحصائية أو القيمة المحسوبة		القيم الحرجة للإختبار عند مستوي معنوية ١٪		القيم الحرجة للإختبار عند مستوي معنوية ٥٪		الاحتمال	
	Eigen Value		Statistic		Critical Value 5%		Critical Value 1%		Pro.	
	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام	بوجود مقطع	بوجود مقطع واتجاه عام
لايوجد	0.65	0.84	46.73	83.98	47.86	63.88	54.68	71.48	0.00	0.00
واحد على الأكثر	0.28	0.51	17.70	33.21	29.80	42.92	35.46	49.36	0.33	0.33
اثنان على الأكثر	0.18	0.27	8.36	13.20	15.49	25.87	19.94	31.15	0.72	0.72
ثلاثة على الأكثر	0.09	0.15	2.78	4.57	3.84	12.52	6.63	16.55	0.66	0.66
Maximal Eigen value Testاختبار القيمة العظمي										
لا يوجد	0.65	0.84	29.03	50.77	27.58	32.12	32.72	37.49	0.03	0.00
واحد على الأكثر	0.28	0.51	9.33	20.01	21.13	25.82	25.86	30.83	0.80	0.24
اثنان على الأكثر	0.18	0.27	5.59	8.63	14.26	19.39	18.52	23.98	0.67	0.76
ثلاثة على الأكثر	0.09	0.15	2.78	4.57	3.84	12.52	6.63	16.55	0.10	0.66

(r) يشير إلى عدد متجهات التكامل المشترك.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

مستوى المعنوية نفسه المعنوية، فإن ذلك يدل على قبول فرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك لا تزيد على الواحد، مما يدل على وجود متجه وحيد بين متغيرات الدراسة.

كما تشير نتائج جدول (٣/٤)، إلي أن الفرض الاول معنوي عند مستوي معنوية٠٪ أي أقل من ٥٪ كما أن كل القيم المحسوبة لاختبار الاثر تزيد على القيم الحرجة لهذا الاختبار بالنسبة للفرض الاول عند مستوي معنوية ١٪ و/أو ٥٪ بوجود مقطع واتجاه عام، مما يدل علي إمكان رفض الفرض العدم(r=0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل(r≠0) الذى يعني وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومحدداته، العرض من العمل والانفاق الحكومي الحقيقي واجمالي التراكم الراسمالي، ويتبين اتفاق نتائج اختبار القيمة العظمي مع نتائج اختبار الاثر عند الفرض الأول

كما يتبين من جدول (٣/٤) أن مستوي معنوية الفرض الثاني أكبر من ٥٪ بافتراض وجود مقطع واتجاه عام في حالة اختبار الاثر، مما يدل على عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، كما تتفق نتائج اختبار القيمة العظمي مع اختبار الاثر عند الفرض الثاني، مما يؤكد على عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وفقا لاختبار القيمة العظمي ايضا.

وبعدما تم التأكد من وجود متجه تكامل وحيد بين المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار جوهانسن-جيسليس يمكن عندئذ تقدير معادلات نماذج تصحيح الخطأ، (Paltasingh, and Goyar, 2013: 93-94)

جدول (٤/٤) نتائج اختبار السببية باستخدام نماذج تصحيح الخطأ للاقتصاد الكويتي

اتجاه السببية	فترات الإبطاء	قيمة t- statistic long Run	قيمة F- statistic Short Run	معادلة الانحدار المقدرة.
D(Log y) D(Log)	(١)،(2)	٠,٨٧ *(٠,٣٨)	1.15 (٠,٣٦)	D(LOGY)=D(f(LOGG))
D(Log G) ⟷ D(Log y)	(١) ،(2)	٠,٥٩ (٠,٠١)	3.95 (٠,٠١)	D(LOGG)=D(f(LOGY))
D(Log y) ⟷ D(Log K)	(١)، (١)	-٣,٦٢ (٠,٠٠)	٦,٩٥ (٠,٠٠)	D(LOGY)=D(f(LOGK))
D(Log K) D(Log y)	(١)، (١)	١,٥١ (٠,١٥)	١,٥٦ (٠,٢٣)	D(LOGK)=D(f(LOGY))
D(Log L) D(Log y)	(١)، (١)	-٢,٨٦ (٠,٠٠)	٣,٦٩ (٠,٠٣)	D(LOGY)=D(f(LOGL))
D(Log L) ⟷ D(Log y)	(١)، (١)	٢,٤٢ (٠,٠٢)	٨,٣٣ (٠,٠٠)	D(LOGL)=D(f(LOGY))

* تشير الأرقام داخل الأقواس إلى القيم الاحتمالية أو P Value

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومحدداته: علاقة طويلة المدى، وعلاقة قصيرة المدى، وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين معدل النمو الاقتصادي ومحدداته في كل فترة زمنية، وتقاس من خلال التغيرات فيما بينها في كل فترة (Paltasingh, and Goyari, 2013:94 -95).

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ في اختبار فرض العدم القائل بعدم وجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج في مقابل الفرض البديل القائل بوجود علاقة سببية بين متغيرات النموذج، حيث تستخدم قيمة t-statistic لمعامل حد تصحيح الخطأ المبطئ للاستدلال على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات. أما قيمة F-statistic للمتغيرات التفسيرية في معادلات تصحيح الخطأ فتستخدم للتعرف على وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين المتغيرات. (الطاهرة السيد، ٢٠١٤: ٤٥) وقد تم تقدير معادلات تصحيح الخطأ للمتغيرات التي وجد بينها علاقة تكامل مشترك وهي معدل النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الحقيقي الإجمالي، والإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي، وقوة العمل، وتم إعداد النتائج في الجدول رقم (٤/٤).

تشير نتائج جدول (٤/٤)، في الاجل القصير إلى أن قيمة اختبار t لمعامل حد تصحيح الخطأ المبطئ في معادلة التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لا يختلف عن الصفر وغير معنوي احصائيا، بينما قيمة

اختبار t لمعامل حد تصحيح الخطأ المبطئ في معادلة التغير في الانفاق الحكومي الحقيقي معنوي احصائيا ويختلف عن الصفر وهو ما يعني أن هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه في الاجل الطويل من الناتج المحلي الاجمالي إلي الانفاق الحكومي الحقيقي.

كما تتفق نتائج الاجل الطويل مع الاجل القصير اذ أن قيمة F المحسوبة لمعادلة التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير معنوية احصائيا ولا تختلف عن الصفر، بينما في معادلة التغير الانفاق الحكومي قيمة F المحسوبة تكون معنوية احصائيا وتختلف عن الصفر مما يعني أن هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه في الأجل القصير من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للأنفاق الحكومي، ومن ثم يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يسبب الانفاق الحكومي الحقيقي، وهو ما يتسق مع فانون فاجنر أكثر من فرضية كينز، وهي نفس النتيجة التي توصلت اليها دراسة Kabeyac and molamba(2009) باستخدام بيانات عن الفترة (١٩٨٨-٢٠١٤) عن مجموعة بلدان إفريقية.

وبما أن الانفاق الحكومي لا يسبب النمو الاقتصادي، فإن الانفاق يعد متغير تفسيري مهم كمحدد للنمو الاقتصادي في الكويت الامر الذي يتطلب إعادة تخصيص الانفاق الحكومي على القطاعات الانتاجية أكثر من الانشطة الاستهلاكية، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

كما يلاحظ من جدول (٤/٤) أن قيمة اختبارt لمعامل حد تصحيح الخطأ المبطئ معنوية احصائيا وتختلف عن الصفر في معادلة التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وغير معنوية احصائيا في معادلة التغير في التراكم الرأسمالي الاجمالي الحقيقي، وهو ما يعني أن هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه في الاجل الطويل من التراكم الرأسمالي الاجمالي الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، أي أن التراكم الرأسمالي الاجمالي الحقيقي يسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاجل الطويل، بينما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لا يسبب التراكم الرأسمالي في الاجل الطويل.

ويتضح اتفاق نتائج الاجل القصير مع الاجل الطويل، اذ أن قيمة F المحسوبة معنوية احصائيا في الاجل القصير في معادلة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وغير معنوية احصائيا في معادلة التراكم الرأسمالي الاجمالي الحقيقي، وهو ما يعني أن هناك علاقة سببية وحيدة الاتجاه من التراكم الرسمالي الاجمالي الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاجل القصير، فالتراكم الرأسمالي الاجمالي الحقيقي يسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاجلين القصير والطويل بينما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لا يسبب التراكم الرأسمالي الاجمالي الحقيقي في الاجلين القصير والطويل.

كما يتبين من نتائج جدول (٤/٤) معنوية كل من t المحسوبة في معادلتي التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتغير في العمل وهو متغير حقيقي وهو ما يعني أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الاجل الطويل من العرض من العمل إلي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعرض من العمل الحقيقي، كما يتضح معنوية F المحسوبة في معادلتي التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والتغير في العمل وهو ما يعني أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه في الاجل القصير من العرض من العمل إلي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعرض من العمل الحقيقي. أي

العلاقة بين العرض من العمل والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ثنائية الاتجاه سواء في الاجل القصير أو الطويل.

المراجع:

(أولا) المراجع العربية:

(١) عبد الله شحاته (٢٠٠٩)، "الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام: رؤية عامة"، **ورقة عمل**، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

(٢) علي لطفي (١٩٩٠)، "**اقتصاديات المالية العامة**"، مكتبة عين شمس، القاهرة.

(٣) عمر أبو عبيدة (يونيو ٢٠١٥)، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (٢٠١٣-١٩٩٥م)، **مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية**، المجلد الأول، عدد٣.

(٤) فايز الحبيب (١٩٨٥)، "**نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**"، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١.

(٥) كبداني سيد أحمد (٢٠١٢)، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية"، **رسالة دكتوراه بدون ناشر**، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان.

(٦) كريم الغالبي (٢٠١١)، "الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة ١٩٧٥-٢٠١٠: تحليل قياسي"، **مجلة كلية الادارة والاقتصاد**، جامعة القادسية، السنة الثالثة العدد الخامس والعشرون، ص: ٥٢-٢٩.

(٧) مجدي شهاب (١٩٨٨)، "**الاقتصاد المالي**"، بدون ناشر.

(٨) محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم (أغسطس ٢٠١٥)، "بطالة الشباب في الدول العربية، **صندوق النقد العربي**.

(٩) محمد الحاروني (بدون تاريخ)، "**اقتصاديات المالية العامة: مع عرض لمؤشرات ومداخل الاستدلال على الاستقرار المالي**"، بدون ناشر.

(١٠) محمد عثمان (١٩٩٦)، "اقتصاديات المالية العامة"، مكتبة الكتب العربية، القاهرة.

(١١) محمود الباز (١٩٨٨)، "أدوات وسياسات المالية العامة"، النسر الذهبي، القاهرة.

(١٢) محمود عطية (بدون تاريخ)، "موجز في المالية العامة"، بدون ناشر.

(١٣) ميشل تودارو (١٩٩٨)، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد عبد الرازق (٢٠٠٦)، دار المريخ للنشر الرياض.

(١٤)**وزارة المالية الكويتية** (فبراير ٢٠٠٩)، "المالية العامة والسياسة المالية في الكويت: دراسة تحليلية موجزة للإنفاق العام والإيرادات العامة".

(ثانيا) المراجع الأجنبية:

Barro, R, (1986), "Government Spending, Interest Rates, Prices and Budget Deficits in the United Kingdom ,1701-1918". In Barro, R, Macroeconomic Policy. Harved University press. PP: 1-37.

(1991), "A Cross-Country Study of Growth, Saving, and Government". B. Douglas Bernheim and John B. Shoven, editors, Chico University press.

(1991), A Cross-Country Study of Growth, Saving, and Government. B. Douglas Bernheim and John B. Shoven, editors, Chico University press, pp: 270-304.

Blaug, M. (1999), "Who's Who in Economics", 3rd ed, United Kingdom: Edward Elgar Publishing Limited.

Buchholz, T. (1999), "New ideas from Dead Economists: An Introduction to Modern Economic Thought", United States of America: Penguin Books.

Abstract:

This part of the study aims to test government spending as a determinant of economic growth in the Kuwaiti economy by relying on the causality test, that is, does government spending cause economic growth and does economic growth cause government spending? Therefore, government spending can be considered a determinant of economic growth. The results of the study concluded that there is a single causal relationship. The trend between real GDP and real government spending: Real GDP causes real government spending in the short and/or long run, while government spending does not cause real GDP in the short and/or long run, which is more consistent with the Fanon-Wagner hypothesis. Keynes: Since government spending does not cause economic growth, spending is not an important explanatory variable as a determinant of economic growth in Kuwait, which requires reallocating government spending to productive sectors more than to consumer activities, which contributes to stimulating economic growth. The results of the study also found that there is a unidirectional causal relationship between capital accumulation and economic growth. Total capital accumulation causes economic growth in the short and long terms, while economic growth does not cause total capital accumulation in either the short or long term. That is, the bidirectional causal relationship between spending Government and economic growth. The study also found that there is a two-way causal relationship between labor supply and economic growth, as labor supply causes economic growth in the short and/or long term, and economic growth causes labor supply in the short and/or long term.

Keywords: Government spending, Economic growth, Capital accumulation, Labor supply